بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

المرأة الخليجية تسجل صعودها الحضاري

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في خلال فترة زمنية قصيرة، أمكن للمرأة الخليجية أن تحقق انتقالا من حالة المجتمع التقليدي، الذي يحصر دورها داخل المنزل لتنشئة الأطفال ورعاية الأسرة، إلى الحداثة، كشريك للرجل في الحياة العامة وسوق العمل، إلى جانب واجباتها المنزلية والأسرية، وهو ما يعد بحق نقلة حضارية، غيرت الصورة الذهنية عن دول مجلس التعاون الخليجي، ما يعد نموذجًا فريدًا في التنمية الاجتماعية، يقف عنده بإجلال الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، الذي يقع في الثامن من مارس من كل عام.

ويرجع هذا الصعود الحضاري إلى وجود إرادة سياسية، ونزوع قوي للإصلاح من قبل قادة دول المجلس من ناحية، وقبول اجتماعي نتيجة الأداء المتميز للمرأة الخليجية في المجالات التي ولجت إليها من ناحية أخرى، وإن كان هذا القبول بداية قد حصر مجال مشاركتها في التدريس والتمريض، إلا أن القناعة الاجتماعية بإيجابية دورها، فتحت أمامها كل المجالات، وكان العنصر المشترك الذي مكن المرأة الخليجية، هو ولوجها إلى مجال التعليم الرسمي، حيث أكسبها إلى جانب المعارف قدرات الإدارة والقيادة.

إلى هذا تقف مملكة البحرين في مكان الريادة، لتصنع مُجمع خبرة بدأته في ١٩٢٨ حين بدأ التعليم الرسمي للبنات، ليكون نقطة انطلاق لحركة نسائية، أنشأت جمعياتها الخاصة بها، إضافة إلى لجان المرأة في الجمعيات الأخرى، لتظل هذه الحركة النسائية حركة مطلبية، حتى تضمن المشروع الإصلاحي للملك حمد، إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، في ٢٠٠١، كمؤسسة رسمية معنية بتمكينها والنهوض بأوضاعها، وجاء ميثاق العمل الوطني والدستور يكفلان لها كل حقوقها المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويوجها المُشرع إلى إعادة النظر في القوانين القائمة، واستحداث قوانين أخرى تمكن المرأة البحرينية من هذه الحقوق، وجعلا مبدأ تكافؤ الفرص حاكمًا لقاعدة المساواة، واستحداث آليات تتابع مدى الالتزام به.

وبمقتضى الاستراتيجية والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، أمكن في فترة وجيزة سد الفجوة بين الجنسين في كل المجالات، وغدت المرأة تشارك بفعالية في صناعة القرار بنسبة عضوية في مجلس النواب تبلغ ٢٠٪، وفي مجلس الشورى ٢٥٪، وفي المجالس البلدية ١٧,٥٪، وترأست مجلس النواب، وشغلت العديد من مناصب السلطة التنفيذية: كوزيرة (٥)، ووكيلة وزارة (٦)، ووكيلة وزارة مساعدة (٣٤)، فضلاً عن توليها العديد من الإدارات والأقسام الحكومية، وفي المجال الدبلوماسي ١٥٪ من إجمالي السفراء، و٣٢٪ من الوظائف الدبلوماسية، و١٩٪ في المناصب القيادية في وزارة الخارجية، وترأست الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما شغلت في المناصب القيادية في التعليم العالي ٤٦٪، والوظائف الأكاديمية ٤٩٪، وفي المشاركة الاقتصادية بلغت نسبتها في القطاع الخاص ٣٥٪، وفي القطاع العام ٥٥٪ من إجمالي العمالة البحرينية، و٤٧٪ من إجمالي أصحاب الأعمال.

وكانت الإرادة السياسية التي مكنت المرأة البحرينية من هذا الصعود، هي التي جعلت الحكومة تتبنى في برامج عملها إدماج المرأة في التنمية، وتبني تقرير التوازن بين الجنسين، ومرصده، كأهم آليات المتابعة، فيما يعد الاستقرار الأسري عنصرًا حاكمًا ترعاه الدولة، محققة للمرأة التوازن بين عملها وواجباتها الأسرية.

وفي الإمارات، يُنظر للمرأة كشريك أساسي مؤثر في مواجهة التحديات وتحقيق التنمية الشاملة، وكان إنشاء الاتحاد النسائي العام، في ١٩٧٥ نقطة البداية المؤسسية لرحلة صعود المرأة الإماراتية، حيث أطلق الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في ٢٠٠٢، وبمقتضى قرار سيادي غدت المرأة تشكل نصف مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، لتصبح الإمارات الأولى عربيًا وخليجيًا في نسبة عضوية المرأة في البرلمان، والثالثة عالميًا، وفي تشكيل الحكومة ٩ نساء يشغلن حقائب وزارية، كما تشغل ٤٢,٥٪ من إجمالي الوظائف الدبلوماسية؛ منها ٩ سفيرات وقنصل عام.

وفي سوق العمل تمثل المرأة ٤٦,٦٪ من إجمالي القوة العاملة الإماراتية، و٦٦٪ من وظائف القطاع العام، منها ٣٠٪ في مراكز صناعة القرار، و١٥٪ من الوظائف الفنية، ويستحوذ قطاعا التعليم والصحة على النسبة الأكبر (٦٤٪ لكل منهما)، وتبلغ نسبة هذه المشاركة ٣١٪ في الخدمات المالية والبنوك والتأمين، وبلغ عدد الشركات المرخصة والمملوكة للنساء أكثر من ٨٠ ألفا، كما بلغت نسبة مشاركتها في محطات براكة النووية أكثر من ١٠٪، وفي مشروع مسار الأمل إلى المريخ ٣٤٪ من فريق العمل و٨٠٪ من الفريق العلمي للمسار، كما شغلت ٥٥,٦٪ في مجلس علماء الشباب، و٣٧,٥٪ في مجلس علماء الإمارات، وفي قطاع التعليم زاد إقبال الإناث على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى بلغت نسبة الخريجات أكثر من ٤٩,٥٪، كما زاد إقبالهن على دراسة العلوم الهندسية والحديثة، وشكلن أكثر من ٨٠٪ من طلاب مؤسسات التعليم العالي الحكومية، و٧٠٪ من خريجي الجامعات.

وفي السعودية، تجاوزت مشاركة المرأة في سوق العمل مستهدف ٢٠٣٠، فبلغت ٣٧٪ من إجمالي العمالة السعودية، وتفوق القطاع الخاص على القطاع الحكومي في توظيف النساء، فبلغت نسبتها في الوظائف الحكومية ٤٠٪، مقابل نحو ٦٠٪ في القطاع الخاص والأهلي، وكان التعليم والتجارة والصحة هي القطاعات الأكثر جذبًا لهن، وشكلت سياسة سعودة الوظائف وإطلاق استراتيجية سوق العمل في ٢٠٢٠، وتدشين جامعات مشتركة بين الجنسين، قوة دفع لمشاركتها، وقد حصدت هذه الجهود إشادة دولية، حيث اعترف تقرير البنك الدولي، المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في ٢٠٢٠؛ بالسعودية كأفضل دولة محققة للإصلاحات في شؤون تمكين المرأة على مستوى العالم، مما عزز من مشاركتها الاقتصادية، وأسهم في إطلاق العديد من المشروعات والمبادرات الداعمة لمساواتها بالرجل.

وفي هذا السياق، شجعت الحكومة المرأة السعودية على ولوج سوق العمل، من خلال ضيافة أطفال المرأة العاملة، ودعم انتقالها، وإعانات شهرية، كما شجعتها على ريادة الأعمال، حتى صارت النساء يمتلكن أكثر من ٤٥٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فيما يتجاوز عدد السيدات الناشطات في سوق الأسهم أكثر من ١,٥ مليون سيدة، كما ارتفع عدد النساء القياديات في سوق العمل إلى ١٧٠٧، ووصلت نسبة النساء في الوظائف الإدارية المتوسط والعليا إلى ٤٣,٨٪.

وكان دخول المرأة السعودية مجلس الشورى، لأول مرة في ٢٠١٣ بناءً على مبادرة العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، ليتبنى المجلس الإصلاحات الداعمة لمشاركة المرأة ويبلغ عدد النساء في مجلس الشورى ٣٠ من إجمالي ١٥٠، أي أن خمس أعضاء المجلس من النساء، وتولت المرأة منصب مدير تنفيذي في عملاق النفط السعودي أرامكو، كما تولت منصب السفير لدى الولايات المتحدة، ورئاسة هيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير، والمندوب الدائم للسعودية لدى الأمم المتحدة، ونائب وزير، والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في منظمة السياحة العالمية، ومناصب أكاديمية رفيعة، كمركز التميز في طب النانو في جامعة كاليفورنيا، كما شغلت منصب الأمين العام لمجلس الوزراء السعودي.

أما في الكويت، فقد أكدت المرأة وجودها على كل المستويات، وشغلت العديد من المناصب في سلطات الدولة والقطاع الخاص، وبدأت تمارس حقوقها السياسية في الترشح والانتخاب لعضوية مجلس الأمة من ٢٠٠٥، وفي ٢٠٠٩ شغلت أربعة مقاعد من إجمالي ٥٠ مقعدا، وأكدت على مر العقود جدارتها، وكفل الدستور الكويتي سد الفجوة بين الجنسين في كل المجالات وتحقيق المساواة، حتى غدت المرأة الكويتية تشكل ٥٨٪ من إجمالي العمالة في القطاع العام، و٤٨٪ في القطاع الخاص، فيما يبلغ عددهن في وزارة الخارجية ١٤٤ دبلوماسية بنسبة ٢٢٪، وفي القضاء ١٩ قاضية، و٨٨ وكيلة نيابة، وأكثر من ٧٠٪ من الطلاب والباحثين في مجالات العلوم والهندسة والرياضيات والتكنولوجيا، ووصلت نسبة تشكيل المرأة كوزيرة، ووكيلة وزارة، ووكيلة مساعدة ٢٨٪ في جميع قطاعات الدولة، و٤١٪ في المناصب القيادية في بنك الكويت المركزي، واشتمل التشكيل الوزاري في ٢٠٢٤ تعيين وزيرة للأشغال ووزيرة للشؤون الاجتماعية ووزيرة دولة لشؤون الشباب.

وحرصت القيادة العُمانية على تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في مسيرة التنمية، حتى بلغ معدل مشاركتها في قوة العمل ٣٢,١٪، منها ٤١٪ في القطاع الحكومي، و٥٩٪ في القطاع الخاص والأهلي، فيما بلغ عدد سيدات الأعمال أكثر من ١٤ ألفا. وفي العمل البرلماني، بلغت نسبة وجودها في مجلس الدولة ١٧,٦٪، وميز قانون العمل الجديد المرأة بشكل إيجابي، من حيث الإجازات، وساعات الراحة المقدمة لها بمناسبة الوضع لتحقيق التوفيق بين عملها ورعاية الأسرة، وتشكل المرأة ٣١٪ من إجمالي موظفي وزارة الخارجية، و٢٠٪ من إجمالي البعثات الدبلوماسية في الخارج، فيما بلغ عدد الوزيرات ٣ في التشكيل الوزاري الجديد، وعدد وكيلات الوزارة ٤.

وفي قطر، شغلت المرأة منصب الوزير، والمندوب الدائم للدولة لدى الأمم المتحدة، والسفيرة لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة، ونائب رئيس لمجلس الشورى، ورئيس جامعة قطر، وتتجاوز نسبتها في شغل الوظائف التخصصية ٥٢٪، وتتجاوز نسبة خريجات التعليم العالي ٧٠٪، وتشكل نسبة ٣٧٪ في سوق العمل، وفي مواقع صنع القرار ٣٠٪، وفي مجلس الشورى ٤ عضوات من إجمالي ٣٠ عضوا، كما شغلت منصب الوزير من عام ٢٠٠٣، وشمل التعديل الوزاري الأخير في شهر نوفمبر الماضي تعيين وزيرة للتنمية الاجتماعية والأسرة، ووزيرة للتربية والتعليم والتعليم العالي، ووزيرة دولة للتعاون الدولي.

على العموم، صعود قياسي حققته المرأة الخليجية في فترة وجيزة، إيمانًا من قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بأن الاستثمار في تمكين المرأة ونهوضها، فضلاً عن أنه يقلل من الحاجة إلى العمالة الوافدة، ويرفع من مستوى معيشة الأسرة؛ فإنه استثمار في البناء الوطني، سواء من حيث جودة التنشئة لأجيال تبني وتقود الوطن في المستقبل، أو إضافة قدرات لهذا البناء كانت معطلة.

رسالة البحرين إلى العالم للتعايش والسلام

بقلم:
د. نبيل العسومي

يمثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية باعتماد المشروع الذي تقدمت به مملكة البحرين بالتعاون مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة بشأن اعتماد يوم ٢٨ يناير من كل عام يوما للتعايش السلمي وطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والجهات المختصة الاحتفال بهذا اليوم على أفضل وجه وتكليف الأمين العالم للأمم المتحدة السيد أنطونيو جوتيريش بإبلاغ هذه الجهات بالقرار لاتخاذ ما يلزم بشأنه وذلك بناء على مبادرة مركز الملك حمد للتعايش السلمي، إنجازا جديدا يضاف إلى الإنجازات التي حققتها مملكة البحرين خلال السنوات الماضية والتي يشهد لها الجميع ويؤكد احترام وتقدير العالم لنهج حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم القائم على التسامح والتعايش والسلام وإيمان جلالته الراسخ بأن السلام مرتبط ارتباط وثيقا بالتعايش السلمي والقبول بالتنوع وحل الخلافات والصراعات والنزاعات بالطرق السلمية ومن خلال الحوار الذي يراعي مصالح الجميع في إطار مبادئ وقيم الأمم المتحدة المكرسة في ميثاق تأسيسها ووفق المواثيق والقوانين الدولية.

إن اعتماد هذا المشروع البحريني يؤكد المكانة المرموقة التي تتمتع بها مملكة البحرين على المستوى الدولي وتقدير دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة لجهود بلادنا لنشر قيم التسامح والتعايش السلمي ونبذ الخلافات وإقامة علاقات بين الدول قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الإيجابي

إن اختيار يوم ٢٨ يناير ليكون يوما عالميا للتعايش السلمي لم يأت من فراغ فهذا اليوم هو يوم ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم ليكون يوم ميلاده يوما عالميا للتعايش السلمي يحتفل به العالم أجمع تقديرا لجلالته.

ولا شك أن هذا القرار هو استكمال للجهود الإنسانية التي تبذلها مملكة البحرين في مجال نشر قيم التعايش والسلم والعيش المشترك والقبول بالآخر وحقوق الإنسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية والقبول بالتنوع من خلال إنشاء مركز الملك حمد للتعايش السلمي وجائزة الملك حمد للتعايش السلمي وكرسي الملك حمد للتعايش السلمي بإحدى الجامعات الإيطالية وبرنامج الملك حمد للقيادة لإيصال رسائل محبة وسلام من البحرين إلى شعوب العالم باعتبارها بلد التسامح والعيش المشترك، هذه هي البحرين كما نعرفها ويعرفها العالم بلد التسامح فالجميع يمارس شعائره الدينية وعباداته بكل حرية ودون مضايقات بل إن الدولة البحرينية تقدم التسهيلات لأصحاب الديانات لبناء أماكن للعبادة لهم، ويتفضل جلالة الملك المعظم باستقبال الوفود الدينية خلال زيارتهم لمملكة البحرين، وكما أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير الاتصالات والمواصلات رئيس مركز الملك حمد للتعايش السلمي أن المركز سوف يستثمر هذا الحدث العالمي والاحتفال به بالشكل الأمثل لنشر ثقافة التآلف والتعايش والحوار.

إنها جهود بحرينية تؤكد التزام مملكة البحرين بنشر مفاهيم التعايش السلمي والتسامح وتعزيز قيم الحوار بين الحضارات ونبذ العنف والتطرف والكراهية فكل الشكر والتقدير والامتنان لمركز الملك حمد للتعايش السلمي على هذه المبادرة وعلى هذه الجهود التي تبذل بالتعاون مع وزارة الخارجية لإبراز الوجه الحضاري لمملكة البحرين على المستوى الدولي دولة عصرية محبة للسلام مساندة للتعاون الدولي والتعايش السلمي داعمة للصداقة بين الشعوب مؤيدة للقيم النبيلة المؤسسة لنهج عالمي إنساني وأخلاقي يراعي مصالح الجميع من أجل أن يكون هذا العالم الذي نعيش فيه عالما بلا حروب وبلا عدوات وبلا خلافات أو صراعات للفرقة لبناء عالم أكثر أمنا واستقرارا.

عندما تكون الإدارة الأمريكية أكثر تطرفا من حكومة نتنياهو

بقلم:
د. أحمد رفيق عوض ○

هناك من يدعي أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست نظاماً سياسياً بقدر ما هي شركة، شركة عظيمة يديرها تجار يبحثون عن الربح بغض النظر عن القوانين والأخلاق، ويضيف هؤلاء أن الشركة وحتى تضمن الاستمرار والنجاح والإقناع، فهي تمارس لعبة الديمقراطية المحسوبة والنخبوية والمضمونة أيضاً، وتسمح بحرية التعبير المؤطرة بخدمة نظام الشركة وصورتها، وهي من أجل ذلك تغرق الجمهور في خيارات قليلة، وتحركهم في هوامش ضيقة، وتعمي عيونهم بالمظاهر والتنافس الكذاب، ويضيف هؤلاء أن هذه الشركة تدير البلاد كما تدير البنك، وتتعامل مع الجمهور والعالم كما يتعامل البنك مع زبائنه.

ولهذا، فإن الولايات المتحدة –بهذا الوصف وبهذه الكيفية– يكثر فيها جماعات الضغط وتكتلات المصالح، ولهذا فهي على استعداد لتغيير مواقفها من النقيض إلى النقيض دون أدنى ذريعة أو حتى اعتذار. ولأن هدف الربح لا دين له إلا الربح، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى امتلاك كل مصادر القوة وكل منابع الثروة، وتريد أن تخيف المنافسين أو تقضي عليهم أو تحتويهم أو تستفيد منهم.

وأضيف أنا إنه من الصعوبة بمكان البحث عن هوية أمريكية خالصة، فالهوية الأمريكية المدعاة هي تجمع لعرقيات وإثنيات كثيرة تعيش تحت قانون صارم. يعني أن الشركة المشار إليها وحتى تستمر وتقنع فقد خلقت مؤسسات فاعلة لتصهر العرقيات إن استطاعت، ولتضمن الهدوء بالدرجة الأولى. يعني باختصار، الولايات المتحدة الأمريكية شركة قوية لها مؤسسات قوية وقانون صارم لتضبط النزعات والهويات والسلوك بالانفصال أو الثورة أو كليهما، وقد يكون أحد أسرار نجاح ترامب للمرة الثانية أنه يحاول إيقاظ صورة باهتة لهوية أمريكية مسيحية أنجليكانية متطرفة لم تجد غير الانعزال والعنف والتطرف وسائل لها لتحديد هذه الهوية.

أقول ذلك على خلفية القرارات والتصريحات التي أطلقها ترامب وإدارته خلال الأسابيع القليلة التي مضت على دخوله للبيت الأبيض، فهو في محاولة لاستعادة قوة الشركة التي أشرنا إليها، يحاول فرض رسوم جمركية حتى على حلفائه، ويحاول أن يبيع خدماته الأمنية، ويريد استرجاع ما تم إنفاقه في مغامرات وقرارات أمريكية سابقة، وأكثر من ذلك فهو يريد احتلال أراض جديدة غنية بالثروات والمعادن، ويريد مصادرة ما هو للآخرين أيضاً، ويريد أن يوقف حروبا لا تهمه ولكنه يريد إشعال حروب أخرى تعنيه تماما، يريد أن يعزل أمريكا من خلال تقليص الإنفاق في خطوة هي الأكثر غباءً، فعدم الإنفاق يعني انسحاب أمريكا وتخليها عن قوتها الناعمة وتأثيرها الثقافي بعيد المدى. ولكن كل ذلك في كفة، وما يعنينا كفلسطينيين في كفة أخرى، فمنذ أن دخل البيت الأبيض للمرة الثانية، فقد عمد ترامب وخلال فترة قليلة جدا إلى ما يلي:

-دعا إلى حفل التنصيب الرئاسي كبار وعتاة المستوطنين في الضفة المحتلة.

-كان أول قراراته على الإطلاق إلغاء القانون الخاص بمعاقبة المستوطنين الذين يمارسون العنف في الضفة.

- سارع إلى تنفيذ كل الطلبات الخاصة لإسرائيل من الأسلحة والذخائر، والتي تفرض شروطا خاصة قانونية للسماح بها.

- المصادقة على قرار إعطاء إسرائيل القنابل الخاصة بتفجير التحصينات الأرضية في إشارة تهديد واضحة إلى إيران.

- إطلاق يد إسرائيل في التعامل مع قطاع غزة سلماً أو حرباً، وهي للحرب أقرب.

- عدم الإشارة إلى ما يجري في الضفة أو إدانته على الإطلاق.

- إطلاق اسم (يهودا والسامرة) على الضفة الغربية في إشارة إلى دعم ما يجري فيها من حرب سياسية وعسكرية غاشمة.

- إطلاق يد إسرائيل في سياساتها المعلنة ضد سوريا بالاحتلال أو التدخل.

- دعوة الوزير «سموترتش» إلى زيارة الولايات المتحدة في إشارة أمريكية لدعم اليمين المتطرف.

- أخيراً، وليس آخراً، التصريحات التي فاقت كل التصورات المتعلقة بطرد سكان غزة أو استئجار القطاع وتحويله إلى منطقة سياحية فاخرة.

وهي تصريحات تلقفتها الحكومة الإسرائيلية وسارعت إلى إنشاء وحدة في الجيش الإسرائيلي لتسهيل الهجرة الطوعية للفلسطينيين، وهو تعبير مخفف للطرد الفعلي.

من الواضح أن الإدارة الأمريكية الجديدة تأتي هي مسكونة بدعم إسرائيل بكل ما تملك وإعطائها –وخاصة اليمين الديني المتطرف– كل ما يمكن إعطاؤه.

مواقف الإدارة الأمريكية الأخيرة بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا تهدف إلى تسوية أو سلام مع العالم العربي والإسلامي، بل هي مواقف تنسف كل شيء، وتريد أن تحقق بالقوة السلام والهدوء والاستقرار والربح والاستثمار، وهو ما لا يمكن أن يتحقق مهما كلف الأمر، ليس لأن أمريكا ليست قادرة، بل لأن شعوب المنطقة لا يتقنون التعامل بمنطق الشركات أيضا، وإذا كانت الإدارة الأمريكية تخضع لجماعات ضغط مالية وعقائدية وتنفذ لها ما تريد، فإن المنطقة العربية والإسلامية – طال الزمن أو قصر – لديهم إجابات بالتأكيد.

○ رئيس مركز الدراسات المستقبلية في جامعة القدس

شهر رمضان المبارك موسم لتعزيز القيم البيئية والمسؤولية المجتمعية

بقلم:
د. فاطمة ناصر العالي

شهر رمضان المبارك، ذلك الشهر الذي يحل كل عام محملا بنفحات إيمانية تلامس الروح، ويعد فرصة ثمينة للإنسان للتأمل في ذاته، ومراجعة سلوكياته اليومية، والارتقاء بأخلاقياته. إنه الشهر الذي يحمل في طياته دعوة عميقة للسمو بالروح، لتهذيب النفس، وزيادة الوعي بالقيم الإنسانية التي تعزز الانسجام بين الفرد والمجتمع. وفي هذا السياق، تلتقي القيم الروحية التي يروج لها هذا الشهر مع ضرورة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بما يسهم في توجيه الجهود نحو الوعي البيئي والحفاظ على الأرض، واستدامة مواردها للأجيال القادمة، وفقًا لما جاء في قوله تعالى: (وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ). هذا التوجيه الرباني يمثل دعوة مباشرة إلى الاعتدال، بدءًا من ضبط النفس في العبادة، وصولًا إلى استخدام الموارد الطبيعية بحكمة وعناية، دون هدر أو إسراف.

ورغم أن شهر رمضان يُعد شهر الزهد والامتناع عن رغبات النفس، نجد أن الواقع في عديد من المجتمعات الإسلامية يعكس تباينًا ملحوظًا مع دعوة الشهر الكريم؛ حيث يشهد العالم الإسلامي مظاهر استهلاك مفرط للطعام، والماء، والطاقة، مما يسهم في زيادة حجم النفايات، خصوصًا في البلدان ذات الدخل المرتفع. ووفقًا لتقارير «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» (UNEP)، فقد وصل الهدر الغذائي عالميًا إلى مستويات مقلقة، حيث يتم فقدان أو إهدار ما يقارب ثلث الإنتاج الغذائي السنوي، أي حوالي ١,٣ مليار طن من الغذاء. وهذه الأرقام الضخمة لا تؤدي فقط إلى ضياع موارد غذائية كان من الممكن أن تغطي حاجة الشعوب الأشد فقرًا، بل تُسهم أيضًا في تفاقم مشكلة التغير المناخي، حيث يتحلل هذا الغذاء المهدور مسببًا انبعاث كميات ضخمة من الغازات الدفيئة التي تسهم في الاحتباس الحراري. ومن هنا تأتي أهمية استثمار شهر رمضان لنشر ثقافة الوعي البيئي، استحضارًا للقيم التي يدعو إليها من اعتدال وتوازن.

لا تقتصر الرؤية الإسلامية للاستدامة على مجرد تجنب الإسراف، بل تتعداها لتجعل الإنسان مسؤولًا عن إعمار الأرض، وفقًا لما ورد في قوله تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا). في هذا التكليف الإلهي، نجد ما يتناغم مع مبادئ التنمية المستدامة الحديثة، التي تدعو إلى تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير في حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، يتحول شهر رمضان إلى مدرسة حقيقية تعلّم الإنسان سلوكيات الترشيد ليس فقط في الامتناع عن الطعام والشراب، بل في كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية بشكل مدروس، بحيث يستهلك الإنسان بما يتناسب مع حاجاته، ويترك ما زاد للطبيعة أو للآخرين، بما يضمن التوازن البيئي واستدامته، هذا وقد تم بالفعل تبني مبادرات تحت شعار «رمضان بلا نفايات» في بعض الدول الإسلامية، حيث تركز هذه المبادرات على تقليل المخلفات الناتجة عن موائد الإفطار الجماعي والخيري، مما ساهم في الحفاظ على البيئة وحماية الموارد. في هذه الأجواء الرمضانية، باتت الدعوات إلى استخدام أدوات صديقة للبيئة مثل الأكياس الورقية أو القماشية بدلًا من البلاستيك الضار، من أبرز الخطوات التي يتم اتخاذها نحو تعزيز البيئة المستدامة.

أما على المستوى الفردي، فإن شهر رمضان يوفر فرصة عظيمة لكل شخص ليتعلم كيفية العيش بتوازن بعيدًا عن مظاهر البذخ والإسراف. ويمكن للمرء أن يبدأ بخطوات بسيطة مثل تقليل كميات الطعام المجهزة للإفطار، واختيار المنتجات المحلية الموسمية، والتقليل من استهلاك المياه أثناء الوضوء أو في الأعمال المنزلية. ورغم أن هذه التغييرات قد تبدو صغيرة على مستوى الفرد، إلا أن تأثيرها يمكن أن يكون هائلًا إذا ما تبناها المجتمع بشكل جماعي، مما يسهم في حماية البيئة وتحقيق حياة أفضل. ولا يقتصر تأثير شهر رمضان في الأفراد فحسب، بل يمتد ليشمل المؤسسات الاقتصادية والتجارية، التي أصبحت أكثر اهتمامًا بتبني سياسات مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا. في هذا الصدد، تبرز مفاهيم مثل «الاقتصاد الأخضر» و«المسؤولية الاجتماعية للشركات»، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية المستدامة في عديد من الدول. وحسب توجيهات اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بضرورة تقليل الانبعاثات الكربونية، واعتماد مصادر الطاقة النظيفة تجد لها تطبيقًا عمليًا خلال الشهر الكريم من خلال تقليل استهلاك الكهرباء، وتخفيف استخدام المركبات الخاصة، وخاصة في الأنشطة الرمضانية الطويلة، بهدف الحد من البصمة الكربونية.

وختامًا: إن شهر رمضان المبارك، بما يحمله من معان روحية وسلوكيات عملية، يمثل فرصة حقيقة لإعادة تشكيل العادات اليومية، وتحويل الوعي البيئي إلى جزء لا يتجزأ من هوية المجتمع الدينية والثقافية. إذا ما تمكنت المجتمعات من تحويل هذا الوعي إلى ممارسات مستدامة، فإن الأثر سيكون دائمًا، مما يسهم في خلق توازن بين متطلبات الحياة الحديثة وضرورة الحفاظ على البيئة. فالبيئة ليست مسؤولية فرد أو جهة بعينها، بل هي مسؤولية جماعية، وأقرّ الإسلام هذا الواجب منذ قرون، حيث وضعه ضمن أولويات المسلم الذي يسعى إلى رضا الله والحفاظ على الأرض. لذا، يبقى رمضان أفضل منصة لتعزيز هذا الوعي البيئي وتحويله إلى ثقافة مجتمعية تسهم في حماية الأجيال القادمة، وتؤكد مكانة الإنسان خليفة في الأرض، شرط التوقف عن الإسراف والإفساد فيها.